الأمم المتحدة

TD

Distr.
GENERAL

TD/B/WP/202
4 July 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية
الدورة الحادية والخمسون
جنيف، ١-٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد

تقرير الأمين العام للأونكتاد

(A) GE.08-51237 240708 280708

موجز

استمر في عام ٢٠٠٧ اتباع النهج ذي المسارين، الذي اعتُمد قبل عامين استجابة لعملية الإصلاح الهامة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، والذي يتناول القضايا المتصلة بالتعاون التقني في الأونكتاد. واتُخذت على مستوى الأونكتاد إجراءات لتعزيز إدارة التعاون التقني. وقد أُنشئت لجنة استعراض المشاريع التابعة للأونكتاد، وهي تعقد الآن اجتماعاتها بانتظام. كما أُحرز تقدم فيما يخص خفض عدد الصناديق الاستئمانية والمضي قدماً نحو إنشاء صناديق استئمانية مواضيعية. وبلغت التبرعات للصناديق الاستئمانية نحو ٣٧ مليون دولار، بزيادة قدرها ٢٦ في المائة، بالقيمة الإسمية مقارنة بعام ٢٠٠٦. وتقلصت النفقات على أنشطة التعاون التقني بنسبة تزيد عن ١٠ في المائة لتبلغ ٣١ مليون دولار. إلا أن التوزيع الجغرافي للإنفاق ظل، إلى حد ما، دون تغيير. وقد اعتُمدت سبعة مشاريع جديدة، بميزانية إجمالية قدرها ٣,٥ مليون دولار، ليقوم الأونكتاد بتنفيذها في إطار الشريحة الخامسة لحساب الأمم المتحدة الإنمائي. وظل النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (آسيكودا) أكبر برنامج للتعاون التقني في الأونكتاد، وهو يحصل على ما نسبته ٣٦ في المائة من مجموع الإنفاق. وعلى صعيد الأمم المتحدة، اتُخذت إجراءات لدعم عملية الإصلاح الجارية تحت عنوان "توحيد الأداء" وتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة. وقد اعتمد مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق إنشاء مجموعة مشتركة بين الوكالات معنية بالتجارة لتكون بمثابة أداة ومنبر يمكّن الأونكتاد من الإسهام في تلك العملية. وقد اجتمعت المجموعة عدة مرات، واتخذت مبادرات هامة، كما أُحرز تقدم في عدة مجالات. وفي إطار عمل المجموعة، جرى الاضطلاع ببعثات برمجة مشتركة وعمليات منسقة في البلدان المشمولة ببرنامج "أمم متحدة واحدة" التجريبي. وتتحرك المجموعة بسرعة بما يتجاوز نطاق البلدان المشمولة على أساس تجريبي لتُعنى بمبادرات أخرى تتطلب تنسيقاً بين الوكالات. وتشمل هذه المبادرات ما يلي: (أ) ترتيبات لضمان دور أكبر لمسائل التجارة وبناء القدرة الإنتاجية في عمليات الأمم المتحدة الإنمائية؛ و(ب) صياغة آراء مشتركة عن مبادرة المعونة من أجل التجارة؛ و(ج) برامج تدريب مشتركة بين الوكالات لمنسقي الأمم المتحدة المقيمين؛ و(د) عمليات مشتركة في سياق إطار العمل المتكامل المعزز. ويتضمن هذا التقرير مقترحات للعمل دعماً لتعزيز فعالية أنشطة الأونكتاد التشغيلية.

مقدمة

١- إن الغرض من هذا التقرير هو تيسير الاستعراض السنوي الذي يجريه مجلس التجارة والتنمية لسياسات أنشطة التعاون التقني للأونكتاد. ويصف التقرير أنشطة التعاون التقني التي اضطلع بها الأونكتاد في عام ٢٠٠٧، كما يحتوي على معلومات عن تنفيذ مقرر مجلس التجارة والتنمية ٤٩٢(د-٥٤) المعنون "استعراض أنشطة التعاون التقني للأونكتاد". كما يناقش التطورات فيما يتصل بمتابعة الأونكتاد للأحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة A/RES/62/2008 المعنون "الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية"، وآثارها على تقديم الأونكتاد للمساعدة التقنية.

أولاً - مصادر تمويل التعاون التقني الذي يقوم به الأونكتاد

٢- يجري تمويل أنشطة التعاون التقني للأونكتاد من ثلاثة مصادر رئيسية هي: الصناديق الاستئمانية (أي التبرعات التي يقدمها المانحون)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والميزانية البرنامجية للأمم المتحدة (انظر الجدول ١).

الجدول ١- النفقات من المصادر الرئيسية الثلاثة لتمويل التعاون التقني الذي قام به الأونكتاد في عام ٢٠٠٧

الصناديق الاستئمانية	*برنامج الأمم المتحدة الإنمائي*	*الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة*
٨٨,١ في المائة	*٣,٩ في المائة*	*٨,٠ في المائة*
٢٧,٨ مليون دولار	١,٢ مليون دولار	٢,٥ مليون دولار
(انخفاض بنسبة ١٣,٨ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٦)	(انخفاض بنسبة ١٠,٨ في المائة مقارنةً بعام ٢٠٠٦)	(زيادة بنسبة ٥٢,٤ في المائة مقارنةً بعام ٢٠٠٦)

ألف - التبرعات المقدمة إلى الصناديق الاستئمانية

٣- تقدَّم التبرعات إلى الصناديق الاستئمانية من فرادى الحكومات، وجهات مانحة متعددة الأطراف، ومنظمات غير حكومية، وقطاع المشاريع التجارية، ومؤسسات خاصة (انظر الرسم البياني ١). وتتلقى الصناديق الاستئمانية للأونكتاد التبرعات من نحو ٨٠ حكومة وعدد كبير من الجهات المانحة المتعددة الأطراف والمنظمات الأخرى. وبلغ مجموع التبرعات المقدمة إلى الصناديق الاستئمانية في عام ٢٠٠٧ نحو ٣٦,٨ مليون دولار، ويمثل ذلك، بالقيمة الإسمية، زيادة نسبتها ٢٦,٤ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٦ و٢,٩ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٥ (انظر الجدول ٢). وزادت التبرعات المقدمة إلى الصناديق الاستئمانية بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٧ بمعدل سنوي بلغ في متوسطه ١١ في المائة. وقد أدى انخفاض قيمة دولار الولايات المتحدة الأمريكية في الربع الأخير من عام ٢٠٠٧ دوراً في تشكيل المبلغ بالدولار ومعدل نمو التبرعات في عام ٢٠٠٧. وعلى الرغم من ذلك، فإن الزيادة في التبرعات تُعزى بصورة رئيسية إلى النمو الكبير في الموارد التي قدمتها البلدان المتقدمة والجهات المانحة المتعددة الأطراف. فقد زادت التبرعات المقدمة من البلدان المتقدمة بنسبة ٣٠ في المائة بالقيمة الإسمية، وشكلت نحو ٥٨ في المائة من إجمالي التبرعات المقدمة إلى الصناديق الاستئمانية. وتبرعت ١٧ من البلدان المتقدمة لصناديق الأونكتاد الاستئمانية في عام ٢٠٠٧. وقد شكلت تبرعات البلدان المتقدمة الأحد عشر التالية، والتي بلغ تبرع كل منها أكثر

من ٥٠٠ ٠٠٠ دولار، ٩٥ في المائة من مجموع التبرعات المقدمة من البلدان المتقدمة. وهذه البلدان هي: إسبانيا، وألمانيا، وإيطاليا، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، والمملكة المتحدة، والنرويج، وهولندا، والولايات المتحدة. وانخفضت التبرعات المقدمة من البلدان النامية بنسبة ١٧ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٦، وشكلت ما نسبته ٢١ في المائة من مجموع التبرعات المقدمة إلى الصناديق الاستئمانية. وشكلت تبرعات البلدان العشرة التالية، والتي بلغ تبرع كل منها أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ دولار، نحو ثلاثة أرباع مجموع التبرعات المقدمة من البلدان النامية: ألبانيا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية العربية السورية، وجورجيا، وزيمبابوي، وفترويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكمبوديا، وكوت ديفوار، وموريتانيا، وهايتي. ويأتي الجزء الرئيسي من التبرعات المقدمة من البلدان النامية في شكل ترتيبات تمويل ذاتي دعماً لمشاريع قطرية فردية. وهذه المشاريع تمولها عادةً البلدان المستفيدة نفسها أو أنها تُموَّل عن طريق المنح أو الائتمانات أو القروض المقدمة من المؤسسات المالية والإنمائية الإقليمية والدولية. وقد استُخدمت هذه التبرعات على وجه الخصوص، كما في السنوات السابقة، لتمويل مشاريع قطرية في مجالي الإصلاح الجمركي وإدارة الديون. ويدل ذلك على أهمية وفائدة البرنامجين الرئيسيين من برامج المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد، وهما بالتحديد النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (آسيكودا)) ونظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس).

الرسم البياني ١- مصدر التبرعات المقدمة إلى الصناديق الاستئمانية ٢٠٠٦-٢٠٠٧

(نسبة مئوية من مجموع التبرعات)

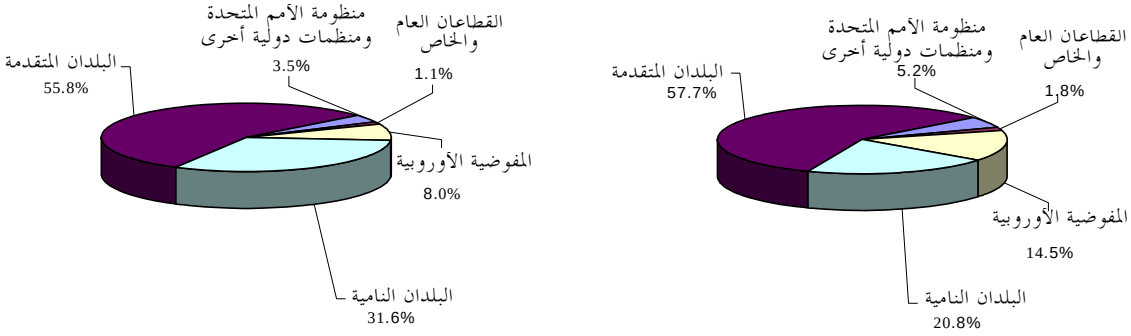

الجدول ٢- التبرعات المقدمة إلى الصناديق الاستئمانية للأونكتاد في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧[أ]

(بآلاف الدولارات)

	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
تبرعات البلدان المتقدمة[ب]	١٧ ١٣٧	١٥ ٨٨١	١٦ ٢٦٢	٢١ ٢٧٣
البلدان النامية وبلدان الاقتصادات الانتقالية[ج]	٤ ٧٨٥	١٠ ٤٤٩	٩ ١٩٩	٧ ٦٥٦
المفوضية الأوروبية.....	٦٩١	٢ ٨٨٨	٢ ٣٤٣	٥ ٣٣٠
منظومة الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى	٣ ٩٧٨	٥ ١٥٨	١ ٠١٧	١ ٩١٣
القطاعان الخاص والعام	٢٨١	٤٤٧	٣٣٠	٦٧٨
المجموع	**٢٦ ٨٧٣**	**٣٤ ٨٢٣**	**٢٩ ١٥١**	**٣٦ ٨٥١**

(أ) لا تشمل تبرعاتِ الأطراف الثالثة المقدَّمة على سبيل تقاسم النفقات عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(ب) لا يشمل التبرعات المخصصة لبرنامج الخبراء المعاونين.

(ج) تقوم أغلبية هذه الفئة من البلدان بتمويل أنشطتها التي تضطلع بها داخل أقطارها من مواردها الخاصة التي تمولها عائدات القروض أو المنح التي تحصل عليها من المؤسسات المالية الدولية.

٤- وقد زادت التبرعات المقدمة من الجهات المانحة المتعددة الأطراف زيادة كبيرة بفضل التبرعات المقدمة من المفوضية الأوربية، والتي زادت بأكثر من الضعف مقارنة بعام ٢٠٠٦. وتظل المفوضية الأوربية أكبر الجهات المانحة المتعددة الأطراف لأنشطة الأونكتاد التشغيلية، حيث تشكل تبرعاتها ما نسبته ٨ في المائة من مجموع التبرعات للصناديق الاستئمانية. وقد جاء تبرع المفوضية الأوربية البالغ ٥،٣ مليون دولار - بزيادة قدرها ١٢٧ في المائة عن العام الماضي - بصورة رئيسية لدعم ثلاثة مشاريع قطرية في مجال الإصلاح الجمركي، ومشروع قطري واحد في مجال التدريب التجاري، ومشروع أقاليمي واحد يتعلق بقضايا السلع الأساسية.

باء - النفقات

٥- بلغ إجمالي الإنفاق من المصادر الثلاثة لتمويل أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني - وهي الصناديق الاستئمانية، وبرنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - ٣١،٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٧، أي أنه انخفض بنسبة تزيد عن ١٠ في المائة مقارنة بالعام السابق (انظر الجدول ٣). وينبغي ملاحظة أن عام ٢٠٠٦ كان عاماً استثنائياً زادت فيه النفقات على أنشطة التعاون التقني بنسبة ١٦ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٥. وقد زادت النفقات على أنشطة التعاون التقني خلال خمس سنوات - من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٧ - بمتوسط سنوي بلغ ٣،٢ في المائة.

٦- والصناديق الاستئمانية هي المصدر الرئيسي لتمويل أنشطة الأونكتاد للتعاون التقني، وفي عام ٢٠٠٧ شكلت النفقات الممولة من هذه الصناديق ٨٨ في المائة من مجموع النفقات (انظر الرسم البياني ٢).

الجدول ٣- مجموع إنفاق الأونكتاد على التعاون التقني، ومصادر التمويل، في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧

(بملايين الدولارات)

	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.....	٢،٦	١،٩	١،٤	١،٢
الصناديق الاستئمانية.....	٢٦،٣	٢٦،٨	٣٢،٢	٢٧،٨
الميزانية العادية والحساب الإنمائي	١،٧	١،٧	١،٧	٢،٥
المجموع.....	**٣٠،٦**	**٣٠،٥**	**٣٥،٢**	**٣١،٥**

الرسم البياني ٢- الاتجاهات في مجال تمويل أنشطة التعاون التقني التي اضطلع بها الأونكتاد في الفترة ١٩٧٢-٢٠٠٧ حسب مصدر التمويل

(نسبة مئوية من مجموع نفقات المشاريع)

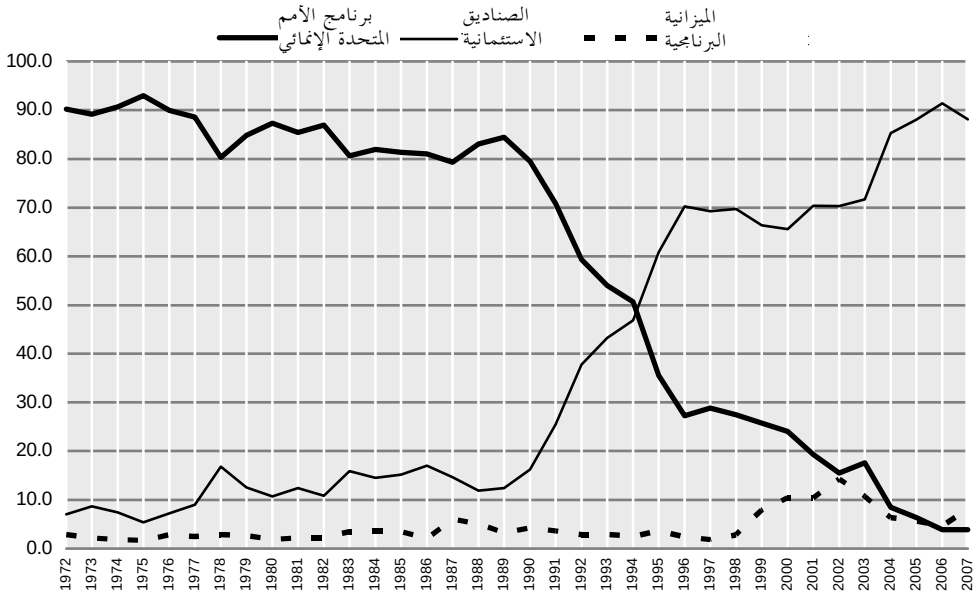

جيم – برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني، والحساب الإنمائي

٧- توفَّر موارد الميزانية البرنامجية في إطار برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني، وفي إطار الحساب الإنمائي - البابان ٢٢ و٣٤ على التوالي من الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة. وقد بلغ مجموع نفقات الأونكتاد على أنشطة التعاون التقني، الموفرة في سياق البابين المذكورين من أبواب الميزانية البرنامجية، ٢,٥ مليون دولار، أي ٨ في المائة من مجموع النفقات.

٨- وبلغ الدعم الذي وفره للأونكتاد البرنامج العادي للتعاون التقني في عام ٢٠٠٧ ما يربو قليلاً على المليون دولار في عام ٢٠٠٧. وتُستخدم موارد البرنامج العادي للتعاون التقني من أجل تزويد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بالخدمات الاستشارية القطاعية والتدريب في المجالات الرئيسية لعمل الأونكتاد. واستُخدم عنصر التدريب في البرنامج بصورة رئيسية لتنظيم وتنفيذ دورات تدريبية تتعلق بالقضايا الاقتصادية الدولية الرئيسية والتي تجرى دعماً لتنفيذ الفقرة ١٦٦ من خطة العمل التي اعتمدتها الأونكتاد العاشر. وفي عام ٢٠٠٧، نُظمت اثنتان من هذه الدورات، إحداهما لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، والأخرى للبلدان الإفريقية. وفيما يخص العنصر الثاني لموارد الميزانية البرنامجية - الموارد من الحساب الإنمائي - فقد بلغ مجموع النفقات على ثمانية مشاريع، نفذها الأونكتاد في عام ٢٠٠٧ في إطار الشريحة الرابعة (فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥) والشريحة الخامسة (فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧)، ١,٥ مليون دولار.

٩- وفي عام ٢٠٠٧، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على تنفيذ الأونكتاد لخمسة مقترحات لمشاريع في إطار الشريحة السادسة من الحساب الإنمائي (٢٠٠٨-٢٠٠٩). وهذه المشاريع هي: (أ) تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في قطاع السياحة في ستة من البلدان النامية الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ و(ب) دعم عملية صنع القرار ووضع السياسات بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر في سياق الأهداف الإنمائية للألفية وتوافق آراء مونتيري؛ و(ج) تعزيز السياسات الاقتصادية والتجارية دون الإقليمية الموجهة نحو النمو من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية في غرب آسيا وشمال أفريقيا؛ و(د) تعزيز المشاركة الفعالة للبلدان النامية في القطاعات الدينامية والجديدة للتجارة الدولية؛ و(ه) بناء القدرات الإنتاجية في البلدان النامية بغية تعزيز مشاركتها في سلاسل الإمداد العالمية.

١٠- وبالإضافة إلى المشاريع المذكورة أعلاه، وفي ضوء قرار الجمعية العامة A/RES/62/238 الذي نص على تخصيص مبلغ إضافي قدره ٢٫٥ مليون دولار للحساب الإنمائي، طُلب إلى الأونكتاد تقديم مشاريع إضافية لتنفيذها في إطار الشريحة السادسة، وعقب ذلك، اعتُمد المشروعان التاليان: (أ) العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية في أمريكا اللاتينية؛ و(ب) بناء القدرات لمعالجة الآثار المالية للصدمات الخارجية وتخفيف آثار تغير المناخ عن طريق وسائل مبتكرة لإدارة المخاطر. ويبلغ مجموع ميزانية المشاريع السبعة التي سينفذها الأونكتاد نحو ٣٫٥ مليون دولار. وهذا يعادل تقريباً خُمس مجموع الموارد المخصصة للحساب الإنمائي في إطار الشريحة السادسة. وتتنافس جميع الإدارات والوحدات الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة على موارد الحساب الإنمائي. ويُعد الأونكتاد شريكا هاماً في الحساب الإنمائي في الشرائح الست المتتالية.

دال - الموارد التي يوفرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١١- انخفضت النفقات على المشاريع التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من ١٫٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٦ إلى ١٫٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٧ ومثلت ما نسبته ٤ في المائة من إجمالي النفقات.

هاء - تمويل الخبراء المعاونين

١٢- بالإضافة إلى مصادر تمويل التعاون التقني الرئيسية الثلاثة المذكورة أعلاه، تدعم بعض الجهات المانحة برنامج الأونكتاد للخبراء المعاونين. ويعمل هذا البرنامج في إطار برنامج الخبراء المعاونين التابع للأمم المتحدة. وفي عام ٢٠٠٧، كانت الجهات المانحة التالية تمول ١٠ وظائف للخبراء المعاونين في مختلف مجالات عمل الأونكتاد: ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وفرنسا وهولندا.

١٣- ويتيح البرنامج للموظفين الفنيين الشباب من البلدان المتقدمة والنامية فرصة المشاركة في كل من الأنشطة التحليلية والتشغيلية للأونكتاد. وثمة مجال لتعزيز هذا البرنامج. فمن ناحية، تظل أمانة الأونكتاد مستعدة لاستقبال الموظفين الشباب وإتاحة الفرصة لهم للاستفادة من خبرة العمل في منظمة دولية. ومن ناحية أخرى، يمكن أن يمثل الموظفون الشباب مكسبا كبيراً لدعم برامج معينة.

١٤- ويُدار برنامج الخبراء المعاونين من مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وتقوم الجهة المانحة بتخصيص الموارد اللازمة لدفع الأجور والمزايا لسنتين على الأقل للمهنيين الشباب الذين ينضمون بصورة كاملة إلى ملاك الأمم

المتحدة خلال مدة عقدهم. وفيما يخص الأونكتاد، تحدد أمانة الأونكتاد اختصاص الخبراء المعاونين حسب احتياجات الشُعَب وتقترحها على الجهات المانحة. وتنفذ الأمانة عملية الاختيار بالتشاور مع الجهات المانحة.

١٥- وتعرب الأمانة عن عميق امتنانها للمانحين الذين دأبو على دعم هذا البرنامج، وهي تأمل في مواصلة تقديمهم الدعم. وقد يرغب مانحون آخرون مشاركون في برنامج الأمم المتحدة للخبراء المعاونين في النظر في إدراج الأونكتاد كمنظمة من المنظمات المستفيدة من البرنامج. كما تجدر ملاحظة أن بعض المانحين يمولون الخبراء المعاونين من مواطني البلدان النامية.

ثانياً - تخصيص موارد التعاون الفني

ألف - هيكل مشايع التعاون التقني

١٦- ظل الأونكتاد يقدم التعاون التقني استناداً إلى المشاريع والبرامج القطرية، والإقليمية والأقاليمية (انظر الرسم البياني ٣).

الرسم البياني ٣- نفقات التعاون التقني، حسب نوع المشروع، ٢٠٠٦-٢٠٠٧

(نسبة مئوية من مجموع نفقات المشاريع)

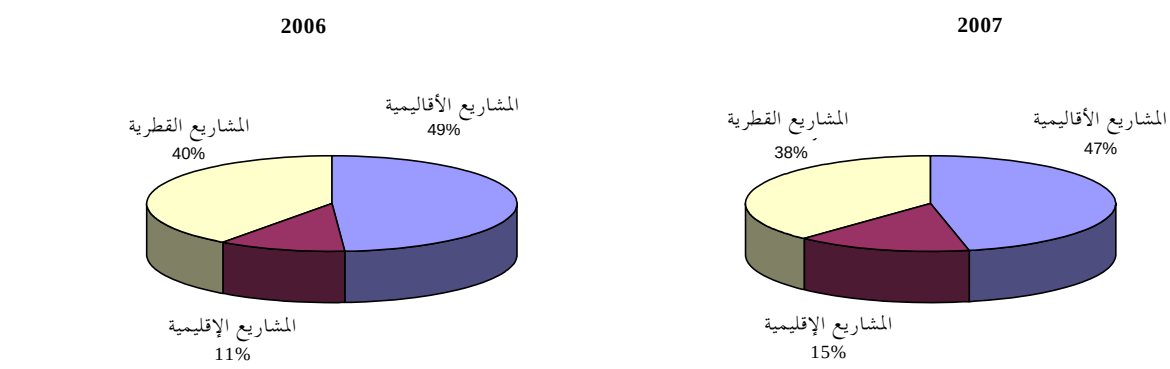

١- المشاريع الأقاليمية

١٧- المشاريع الأقاليمية هي المشاريع المواضيعية التي تستفيد من أنشطتها بلدان مختلفة في مختلف المناطق. ويُقدَّم الجزء الأكبر من المساعدة التقنية التي يوفرها الأونكتاد في إطار هذه المشاريع. وفي عام ٢٠٠٧، شكلت النفقات على هذه المشاريع ٤٧ في المائة من مجموع النفقات. وأهم مصادر تمويل المشاريع الأقاليمية التي ينفذها الأونكتاد هي الصناديق الاستئمانية التي تمولها التبرعات المقدمة من كبار المانحين الثنائيين للأونكتاد. وفي عام ٢٠٠٧، مولت الصناديق الاستئمانية ما نسبته ٨٥ في المائة من نفقات المشاريع الأقاليمية. أما المصدران الآخران لتمويل المشاريع الأقاليمية فهما برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني والحساب الإنمائي.

٢- المشاريع الإقليمية

١٨- تدعم المشاريعُ الإقليميةُ الأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية. وتقع ضمن هذه الفئة المشاريع التي يستفيد من أنشطتها أكثر من بلد في إقليم أو إقليم فرعي ما. وفي عام ٢٠٠٧، بلغ الإنفاق في إطار هذه المشاريع ١٥ في المائة من مجموع الإنفاق. ومن بين المشاريع الإقليمية الرئيسية التي نفذها الأونكتاد في عام ٢٠٠٧ المشاريع التالية: (أ) البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية (جايتاب)، ومشروعان إقليميان فرعيان مندرجان في إطار النظام الآلي للبيانات الجمركية (آسيكودا) في أفريقيا؛ و(ب) برنامج التدريب التجاري ومشروعان إقليميان فرعيان مندرجان في إطار النظام الآلي للبيانات الجمركية (آسيكودا) في إقليم آسيا والمحيط الهادي؛ و(ج) مشروع خاص بقوانين وسياسات المنافسة، وبرنامج التجارة الأحيائية، ومشروع دعم النظام الآلي للبيانات الجمركية (آسيكودا) في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٣- المشاريع القطرية

١٩- المشاريع القطرية، من حيث الحجم، هي ثاني أكبر شكل من أشكال إنفاق الأونكتاد على أنشطة التعاون التقني. وفي عام ٢٠٠٧، بلغ الإنفاق على هذه المشاريع ١٢ مليون دولار، أي ما نسبته ٣٨ في المائة من مجموع الإنفاق. ومعظم المشاريع القطرية تموَّل ذاتياً أو باستخدام موارد تُتاح للأونكتاد في إطار برامج المعونة الثنائية التي ترعاها جهات مانحة معينة. والجزء الأكبر من المشاريع القطرية هو في مجالي الإصلاح الجمركي وإدارة الديون.

باء - التوزيع المواضيعي والجغرافي

٢٠- إن برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية (آسيكودا) هو عموماً أكبر برامج التعاون التقني. وعلى الرغم من تقلص إجمالي إنفاق الأونكتاد على التعاون التقني في عام ٢٠٠٧ بنسبة ١٠ في المائة، فقد ظلت النفقات على مشاريع آسيكودا على مستويات عام ٢٠٠٦ وبلغت ١١،٢ مليون دولار. وقد أدى ذلك إلى رفع حصة آسيكودا إلى ٣٦ في المائة من مجموع إنفاق الأونكتاد على التعاون التقني. ومن البرامج الرئيسية الأخرى ضمن أنشطة الأونكتاد للتعاون التقني برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس)، وبرنامج المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية، والسياسة الاستثمارية وبناء القدرات، والموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل بناء القدرات (انظر الجدول ٤).

٢١- وفي عام ٢٠٠٧، ظل نصيب أفريقيا من مجموع إنفاق الأونكتاد على مشاريع التعاون التقني دون تغيير مقارنة بنصيبها في عام ٢٠٠٦، إذ بلغ نحو ٢٠ في المائة من مجموع إنفاق الأونكتاد على مشاريع التعاون التقني. وتقلصت النفقات على المشاريع القطرية في أفريقيا، ويعزى ذلك إلى انخفاض النفقات بقيمة مليوني دولار، وبخاصة على المشاريع القطرية المتصلة ببرنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية (آسيكودا)، وكذلك نتيجة لانخفاض النفقات الإجمالية. بيد أن النفقات على المشاريع الإقليمية في أفريقيا ارتفعت بشدة بسبب الزيادة الكبيرة في النفقات على مشروع إقليمي لبرنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية (آسيكودا)، وبدء الأنشطة في مشروعين جديدين في إطار برنامج آسيكودا ومشروع إقليمي في إطار الحساب الإنمائي. وقد ظلت النفقات الخاصة بإقليم

آسيا والمحيط الهادي وإقليم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دون تغيير تقريباً. وانخفض نصيب أوروبا[1] من ٣٫٥ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٢٫٢ في المائة في عام ٢٠٠٧، ويعزى ذلك إلى خفض النفقات على ثلاثة مشاريع في إطار برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية (آسيكودا) بسبب إنهائها، ومشروع واحد في إطار برنامج تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسط الحجم (EMPRETEC) (انظر الجدول ٥ والرسم البياني ٤). ومن المتوقع أن يزيد الإنفاق على المشاريع في أوروبا نتيجة للأنشطة في مشروعين جديدين في إطار برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية (آسيكودا) بدأ تشغيلهما في أواخر عام ٢٠٠٧. ولا يجرى تنفيذ أي مشروع إقليمي في أوروبا.

الجدول ٤- نفقات المشاريع، حسب الشعبة/البرنامج، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

(بآلاف الدولارات)

الشعبة/البرنامج	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	الصناديق الاستئمانية	الميزانية البرنامجية	المجموع	
				المبلغ	النسبة المئوية
شعبة العولمة والاستراتيجيات الإنمائية: المجموع	**٢٦٨**	**٤ ٧٥٧**	**٢١١**	**٥ ٢٣٦**	**١٦٫٦**
السياسات الاقتصادية الكلية والإنمائية	-	١٨١	٢١١	٣٩٢	١٫٢
برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس)	٢٦٨	٤ ٣٥٥	-	٤ ٦٢٣	١٤٫٧
البرامج الخاصة	-	٢٢٤	-	٢٢٤	٠٫٧
نفقات أخرى في إطار شعبة العولمة والاستراتيجيات الإنمائية	-	-٤	-	-٤	٠٫٠
شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية: المجموع	**١١٤**	**٩٦٨**	**٨١**	**٦ ١٦٣**	**١٩٫٦**
التحليل التجاري	٥٣	٤٩٢	-	٥٤٤	١٫٧
المفاوضات التجارية، والدبلوماسية التجارية	٦٤	٢ ٩٧٣	٨١	٣ ١١٨	٩٫٩
المعلومات التجارية	-	-٧	-	-٧	٠٫٠
السلع الأساسية	-	٥٥٨	-	٥٥٨	١٫٨
التجارة والبيئة والتنمية	-	١ ٣٦٧	-	١ ٣٦٧	٤٫٣
قوانين وسياسات المنافسة، وحماية المستهلكين	-٢	٥٨٥	-	٥٨٢	١٫٨
شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع: المجموع	**٨٠**	**٣ ٤٦٤**	**٣٦٧**	**٣ ٩١١**	**١٢٫٤**
تحليل قضايا الاستثمار	٢٥	٤٤٧	-	٤٧٢	١٫٥
السياسة العامة وبناء القدرات	٢٨	٢ ٢٧٧	٣٦٧	٢ ٦٧١	٨٫٥
الاستثمار والمشاريع والقدرة على المنافسة	٢٧	٦٠٩	-	٦٣٧	٢٫٠
مكتب المدير	-	١٣٠	-	١٣٠	٠٫٤
شعبة تسخير الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة: المجموع	**٧٥٥**	**١٢ ٣٢٣**	**٥١٩**	**١٣ ٥٩٨**	**٤٣٫٢**
لوجستيات التجارة	-	٣٠٩	٢٣٦	٥٤٥	١٫٧
برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات (آسيكودا)	٧٥٥	١٠ ٤٧٣	-	١١ ٢٢٩	٣٥٫٦
تسخير الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض تنمية القدرات	-	١ ٤٢٥	١٤٧	١ ٥٧٢	٥٫٠
تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية لأغراض التنمية	-	١٠٧	١٣٦	٢٤٣	٠٫٨
مكتب المدير	-	٩	-	٩	٠٫٠
شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة: المجموع	-	**١ ٠٣٥**	**٣١٠**	**١ ٣٤٤**	**٤٫٣**
شعبة إدارة خدمات التنظيم والدعم: المجموع	-	**٢٠٥**	**١ ٠٤٥**	**١ ٢٤٩**	**٤٫٠**
شعبة الإدارة	-	٢٠٥	-	٢٠٥	٠٫٧
الخدمات الاستشارية المشتركة بين الشُعَب	-	-	١ ٠٤٥	١ ٠٤٥	٣٫٣
المجموع الكلي	**١ ٢١٧**	**٢٧ ٧٥٢**	**٢ ٥٣٢**	**٣١ ٥٠١**	**١٠٠**

(١) المشاريع القطرية التي كاد تنفيذها جارياً في أوروبا في عام ٢٠٠٧ تشمل مشاريع في الاتحاد الروسي، وألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجورجيا، ورومانيا، وليتوانيا، وملدوفا.

٢٢- عند تناول التوزيع الجغرافي لإنفاق الأونكتاد في مجال التعاون التقني، ولدى تفسير البيانات المتصلة بأنصبة الأقاليم المختلفة، ينبغي عدم إغفال ما يلي: (أ) المشاريع القطرية والإقليمية فقط هي التي تؤخذ في الحسبان عند حساب الأنصبة الإقليمية؛ و(ب) الأونكتاد ليس منظمة مالية وليست له موارده الخاصة لتنفيذ أنشطته التشغيلية، وهو يعتمد بالتالي على مصار تمويل أخرى؛ و(ج) أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد تُنفذ في ضوء احتياجات ومتطلبات المستفيدين واهتمامات المانحين؛ و(د) معظم المشاريع القطرية تموَّل ذاتياً أو يمولها الأونكتاد باستخدام الموارد المتاحة في إطار برامج المعونة الثنائية، والتي يقررها البلد المستفيد وشريكه/شركاؤه في التنمية، وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى أن برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية هو أكبر أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني، فلا غرابة في أن تؤدي المشاريع المتصلة ببرنامج أسيكودا - وهي فقط مشاريع قطرية وإقليمية - دوراً رئيسياً في تشكيل الهيكل الإجمالي للإنفاق على أنشطة الأونكتاد التشغيلية، ومن ثم على توزيعها الجغرافي.

الجدول ٥- الإنفاق على التعاون التقني، بحسب الإقليم والبرنامج، في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧

(بآلاف الدولارات)

	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	
	المبلغ	*المبلغ*	*المبلغ*	*المبلغ*	*النسبة المئوية*
المجموع	**٣٠ ٥٩٤**	**٣٠ ٤٨٥**	**٣٥ ٢٢٣**	**٣١ ٥٠١**	**١٠٠,٠**
بحسب الإقليم:					
أفريقيا	٤ ٩٢٩	٥ ١٠٣	٦ ٩٨٥	٦ ٢٤٩	١٩,٨
آسيا والمحيط الهادئ	٥ ٠٥٦	٥ ٩٧٥	٦ ٨٤١	٦ ٧٤٨	٢١,٤
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٢ ١٣٨	٢ ٢٦٥	٢ ٨٨٧	٣ ٠٥٦	٩,٧
أوروبا	١ ٣٦٠	١ ١٥٥	١ ٢٤١	٧٠١	٢,٢
فيما بين الأقاليم	١٧ ١١١	١٥ ٩٨٧	١٧ ٢٦٩	١٤ ٧٤٧	٤٦,٨
بحسب البرنامج:					
العولمة والاستراتيجيات الإنمائية	٣ ٨٠٩	٤ ٢٠٦	٤ ٦٠٢	٥ ٢٣٦	١٦,٦
التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية	٧ ٢٨١	٨ ٨٨٠	٩ ٦٦٤	٦ ١٦٣	١٩,٦
الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع	٥ ٠٨٣	٣ ٩٧٢	٤ ٦٣٨	٣ ٩١١	١٢,٤
تسخير الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة	١٠ ٧٨٣	١١ ١٨٢	١٤ ١٥٠	١٣ ٥٩٨	٤٣,٢
شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة	١ ٠٤٥	١ ١٢٨	١ ١٦٥	١ ٣٤٤	٤,٣
برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني (الباب ٢٢)	١ ١٣٥	٨١٤	٨٠٧	١ ٠٤٥	٣,٣
توجيه الإدارة وخدمات الدعم	١ ٢٥٢	٢٢٨	١٧٢	١٢٦	٠,٤
دائرة التعاون التقني	٢٠٦	٧٥	٢٦	٧٩	٠,٣
ومنها: أقل البلدان نمواً	١٠ ٤١٥	١١ ٣٩٤	١٢ ٧٥٨	١٣ ٠٧٢	٤١,٥

الرسم البياني ٤- الإنفاق على التعاون التقني، بحسب الإقليم في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٧

(نسبة مئوية من مجموع الإنفاق السنوي)

٢٣- ويولي الأونكتاد، في إطار استراتيجيته المتصلة بتمويل خدمات التعاون التقني الأولوية لأقل البلدان نمواً والبلدان ذات الاحتياجات الماسة. وفي الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٧، زادت نفقات دعم أقل البلدان نمواً معدل سنوي بلغ في متوسطه ٨ في المائة. وفي عام ٢٠٠٧، بلغ نصيب أقل البلدان نمواً من مجموع إنفاق الأونكتاد على أنشطة التعاون التقني ١٣ مليون دولار، وهو ما يمثل ٤١ في المائة من مجموع الإنفاق. وقد بلغ نصيب تلك البلدان في عام ٢٠٠٦ ما نسبته ٣٦ في المائة.

٢٤- وقد انتهت المرحلة الثانية من البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية (جايتاب) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وتناقش الوكالات الثلاث إمكانية تنفيذ برنامج متابعة لدعم البلدان الأفريقية في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٢٥- ومن المتوقع أن يبدأ قريباً تطبيق الإطار المتكامل لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً. ويتطلب إسهام الأونكتاد في تنفيذ هذا الإطار زيادة التعاون بين الشُعب والمشاركة الاستباقية مع البلدان المستفيدة لضمان الاستجابة في الوقت المناسب لمتابعة وتنفيذ مصفوفات العمل الخاصة بكل بلد. ومن المتوقع أن يقدم الأونكتاد، بوصفه إحدى الوكالات المنفذة، المساعدة إلى فرادى البلدان في إعداد المشاريع بغية تسريع تقديم مقترحات المشاريع عن طريق الهيئات المعنية لتقييمها واعتمادها من أجل تمويلها في إطار الفئتين ١ و٢. وبتعزيز

الشراكة في ظل الإطار المتكامل لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، سيعمل الأونكتاد على نحو وثيق مع مؤسسات البلدان المستفيدة، ووكالات التنفيذ الأخرى، والمانحين المُيسرين من أجل الاستخدام الأمثل للخبرة الفنية ذات الصلة حيث تتطلب مشاريع معينة التعاون لتحقيق أفضل النتائج والأثر.

ثالثاً – نحو تجديد التعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد

ألف – تحسين الهيكل والأداء

٢٦- تواصلت بقوة الإجراءات المتصلة بدعم تنفيذ مقرر مجلس التجارة والتنمية ٤٩٢(د-٥٤) المعنون "استعراض أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني". ونتيجة للمشاورات التي جرت مع الدول الأعضاء، تم تحديد ١٧ مجموعة مواضيعية (انظر الإطار ٢)، بما في ذلك الصناديق الاستئمانية القائمة والمقترحة المتعددة السنوات والمتعددة المانحين[٢]. والهدف هو أن تبدأ الآن عملية التوحيد داخل كل مجموعة حتى يتسنى خفض عدد المشاريع وتبسيط هيكل التعاون التقني الذي يقوم به الأونكتاد. ويجب أن تكون هذه العملية تدريجية، مع مراعاة أن الأمانة لا يمكنها دمج الصناديق الاستئمانية القائمة بدون موافقة المانحين. وتعكف لجنة استعراض المشاريع على إعداد عملية التوحيد التي تتطور وفقاً للمشاورات مع الدول الأعضاء. وستوجه المجموعات المواضيعية كذلك مبادرات الأونكتاد الرامية إلى جمع التبرعات. وتُجرى تعديلات، بالتشاور أيضاً مع الدول الأعضاء، فيما يخص عدد المجموعات المواضيعية ونطاقها، مع أخذ نتائج الأونكتاد الثاني عشر في الاعتبار.

٢٧- وسيؤدي تجميع المشاريع في صناديق استئمانية مواضيعية إلى تكامل أكبر بين المشاريع والبرامج داخل الشُعب وفيما بينها. وتعتمد عملية التكامل هذه على قرارات المانحين من حيث تخصيص الأنشطة والمستفيدين. وقد ترغب الدول الأعضاء في تناول هذه المسألة في اجتماع الفرقة العاملة وتقديم إرشادات للأمانة بشأن كيفية المضي قدماً في هذا الشأن.

---

(٢) في الفقرة ١٨ من مقرر مجلس التجارة والتنمية، طلب المجلس إلى الأمانة – مشيراً إلى التوصية ١٩ الواردة في تقرير فريق الشخصيات البارزة بشأن ضرورة توحيد مشاريع التعاون الفني – الشروع، بالتشاور مع الدول الأعضاء، في عملية إنشاء الصناديق الاستئمانية المواضيعية داخل الشُعب وفيما بينها. وقد تكرر ذلك الطلب في الفقرة ٢١٧ من اتفاق أكرا.

الإطار ١- بعض الأرقام الأساسية بشأن التعاون التقني الذي يقوم به الأونكتاد

(بالأرقام)

	٢٠٠٦	٢٠٠٧
• عدد المشاريع التي ترتبت عليها نفقات*	٢٨١	٢٩٦
• عدد المشاريع المتعددة المانحين التي يزيد عدد المانحين فيها عن الخمسة	٢٠	٢١
• عدد مشاريع الصناديق الاستئمانية الجديدة التي بدأ تنفيذها	٤١	٤٧
• عدد المشاريع الجديدة التي بدأ تنفيذها وتقل ميزانيتها عن ٠٠٠ ٢٠٠ دولار	٢٣	٢٤
• عدد المشاريع والبرامج الأقاليمية	١٢٩	١٣١
• عدد المشاريع والبرامج الإقليمية.....	٣١	٢٩
• عدد المشاريع الخاصة ببلدان محددة	١٢١	١٣٦
• عدد المشاريع الخاصة ببلدان محددة من أقل البلدان نمواً فقط	٤٥	٥١
• عدد المشاريع المغلقة مالياً	٥٧	٤٦
• عدد البلدان التي قدمت تبرعات.....	٧٨	٨٠
• عدد المشاريع المموَّلة ذاتياً.....	٦٣	٦٢
• عدد المشاريع المموَّلة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٢٦	٢٩
• عدد المشاريع المموَّلة من الجماعة الأوربية فقط.....	١٠	١٤
• عدد التقارير المالية المرسلة إلى الجهات المانحة**.....	٤٩٠	٤٩٦
• المشاريع الإقليمية والأقاليمية حسب الشعبة:		
٢٠٠٦ - شعبة العولمة والاستراتيجيات الإنمائية ٧؛ شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية ٥٦؛ شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع ٣٥؛ شعبة الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة ٤٦؛ شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة ٨؛ الإدارة التنفيذية والتنظيم الإداري ٨	١٦٠	
٢٠٠٧ - شعبة العولمة والاستراتيجيات الإنمائية ٩؛ شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية ٥٥؛ شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع ٣٤؛ شعبة الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة ٤٤؛ شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة ٨؛ الإدارة التنفيذية والتنظيم الإداري ١٠		١٦٠
• مجموع التبرعات الواردة الخارجة عن الميزانية	٠٣٧ ١٥١ ٢٩ دولار	٨٨١ ٨٥٠ ٣٦ دولار
• مجموع التبرعات الخارجة عن الميزانية الواردة من الجهات المانحة الـ ١٠ الأولى	٦١١ ٠٣٤ ١٥ دولار	١٧٤ ٥٢٨ ١٩ دولار
• موارد النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (أسيكودا) كنسبة مئوية من مجموع النفقات	٣٢٪	٣٦٪
• مواد نظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس) كنسبة مئوية من مجموع النفقات	١١٪	١٥٪

* ليس للمشاريع التشغيلية كلها نفقات في سنة معينة.

** فيما يتعلق بالصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين، تتلقى كل جهة من الجهات المانحة تقريراً خاصاً بها.

ملاحظة: المشاريع المذكورة في هذه القائمة هي مشاريع ترتبت عليها نفقات. وهي تشمل أيضاً المشاريع التي أُنجزت من الناحية التشغيلية ولكنها لم تُغلق مالياً.

الإطار ٢- المجموعات المواضيعية للتعاون التقني الذي يقوم به الأونكتاد

تعكس المجموعات التالية، التي تم تحديدها نتيجة للمشاورات مع الدول الأعضاء، الولاية الحالية للأمانة: (أ) بناء القدرات في مجال المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية؛ (ب) قدرات التحليل التجاري ونظم المعلومات؛ (ج) قطاع تنمية السلع الأساسية والحد من الفقر؛ (د) سياسة المنافسة وحماية المستهلكين؛ (هـ) التجارة والبيئة والتنمية؛ (و) الاتجاهات والآثار والسياسات المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة التعاون عبر الوطنية؛ (ز) سياسات الاستثمار ومعاهداته وتيسيره؛ (ح) تطوير مشاريع الأعمال؛ (ط) شفافية الشركات والمحاسبة والتأمين؛ (ي) العولمة واستراتيجيات التنمية؛ (ك) تعزيز استراتيجيات البلدان النامية المتصلة بإدارة الديون؛ (ل) تيسير النقل والتجارة؛ (م) سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها لخدمة التنمية؛ (ن) التدريب وبناء القدرات الشاملان لعدة شُعب؛ (س) العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ (ع) القدرات الإنتاجية في البلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والاقتصادات الصغيرة والضعيفة هيكلياً؛ (ف) تعزيز الدعم لإدراج التجارة في صلب خطط التنمية الوطنية و/أو ورقات استراتيجية الحد من الفقر في أقل البلدان نمواً في سياق إطار العمل المتكامل.

٢٨- وينبغي أن تؤدي الفرقة العاملة دورها كاملاً بوصفها آلية للتشاور فيما بين الدول الأعضاء بشأن جميع المسائل المتعلقة بالتعاون التقني. وهذا يشمل المسائل المتصلة بالهيكل المالي، وفعالية موارد الأونكتاد من خارج الميزانية، وتحسين استدامة هذه الموارد والقدرة على التنبؤ بها. وفي الوقت نفسه، من شأن استخدام هذه الهيئة الحكومية الدولية استخداماً أكفأ أن يحقق قدراً أكبر من الاتساق بين الطلبات المتصلة بالتعاون التقني والموارد المالية المتاحة. وفي هذا السياق، ينبغي أن تستعرض الفرقة العاملة المتطلبات المالية الإجمالية للمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد، وذلك استناداً إلى التقييم الذي قدمته الأمانة. وهذا التقييم، الذي ناقشته وأقرته سابقاً لجنة استعراض المشاريع، سيأخذ في الحسبان ما يلي: (أ) الطلبات المتعلقة بالمساعدة التقنية[٣]؛ (ب) القدرة الاستيعابية للأمانة؛ (ج) الأداء السابق و/أو تقييمات المواضيع/المشاريع المقترحة؛ (د) الرصيد النقدي من الموارد من خارج الميزانية المتاح للمواضيع/المشاريع المقترحة. والمبالغ الضخمة التي أنفقها الأونكتاد من خارج الميزانية - أكثر من ٣٠ مليون دولار سنوياً في السنوات الأربع الماضية - تستدعي وتبرر هذا النهج المقترح. وعلاوة على ذلك، فإن توحيد المشاريع والتحول من صناديق الاستئمان الفردية إلى الصناديق الاستئمانية المواضيعية - وهو ما يتطلب تنسيقاً أكبر فيما بين المستفيدين والمانحين والأمانة - يجعل الاستخدام الأمثل للفرقة العاملة أكثر ضرورة. ومن شأن استخدام الفرقة العاملة استخداماً أكفأ أن يُسهم في تنفيذ الفقرات ٢١٥(ج) و٢١٦ و٢١٧ من اتفاق أكرا والتي تدعو على التوالي إلى: (أ) تعقب طلب المساعدة ومدى توفر التمويل؛ (ب) زيادة القدرة على التنبؤ، والشفافية، والاتساق في تخطيط وتنفيذ برامج المساعدة التقنية؛ (ج) تحسين إجراءات جمع التبرعات.

---

(٣) استجابة للفقرة ١٤ من مقرر مجلس التجارة والتنمية ٤٩٢(د-٥٤)، شرعت دائرة التعاون التقني في عملية جرد قائمة منهجية لجميع طلبات المساعدة التقنية التي أرسلتها الدول الأعضاء بصورة رسمية إلى الأمانة.

٢٩- والتطور الهام الثاني على صعيد الأونكتاد هو إنشاء لجنة مشتركة بين الشُعب لاستعراض المشاريع، ومباشرة هذه اللجنة عملها. وتعمل اللجنة، التي تشتمل على مراكز تنسيق من جميع شُعب الأونكتاد، بوصفها آلية داخلية للتنسيق بين الشُّعب فيما يخص سياسة وأنشطة الأونكتاد المتصلة بالتعاون التقني. وتجتمع اللجنة كل شهر. وهي مكلفة بمهمة استعراض ورصد مقترحات التعاون التقني. وقد عززت اللجنة، خلال الفترة القصيرة منذ إنشائها في آذار/مارس ٢٠٠٧، الروابط بين عمل الأمانة في مجال التحليل من جهة والتعاون التقني من جهة أخرى، كما يسرت التعاون بين الشُعب. كما تؤدي لجنة استعراض المشاريع دوراً هاماً في تنسيق إدراج عمليات الأونكتاد في خطط الأمم المتحدة القطرية، وبخاصة في البرامج المشتركة في إطار برنامج "أمم متحدة واحدة". واللجنة في حاجة إلى مزيد من التدعيم كي تصبح آلية إدارية فعالة وشفافة داخل الأمانة. وينبغي أن تقدم مقترحات تستعرضها الإدارة بشأن العمليات الجديدة المزمع إطلاقها والمبادرات المتصلة بجمع التبرعات.

باء - دور الأونكتاد في تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة

٣٠- بالإضافة إلى العمل الداخلي المتصل بإدارة وتنسيق أنشطة التعاون التقني - بما في ذلك جمع التبرعات والتنفيذ العام لاستراتيجية الأونكتاد الخاصة بالتعاون التقني - ما برحت الأمانة، عن طريق دائرة التعاون التقني، تشارك بقوة في العمليات المشتركة بين الوكالات فيما يتصل بعملية توحيد الأداء وتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة. (وتشمل هذه العملية إنشاء برامج وصناديق في إطار برنامج "أمم متحدة واحدة" في ثمانية بلدان اختيرت على أساس تجريبي). كما شاركت الأمانة في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومجموعة مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية (بما في ذلك توفير التدريب للمنسقين المقيمين)، والمهام المشتركة بين الوكالات لدعم الوكالات غير المقيمة.

٣١- والمجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية، بوصفها أداة ومنبرا للإسهام في إصلاح الأمم المتحدة وتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة، أُنشئت بصورة غير رسمية في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، واعتمدها مجلس الرؤساء التنفيذيين بصفة رسمية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وغرض المجموعة المشتركة بين الوكالات هو إتاحة الفرصة لمنظمات الأمم المتحدة العاملة في مجال التجارة والتنمية وما يتصل بذلك من قضايا للتعاون فيما بينها بهدف زيادة تأثيرها على الصعيد القطري. وقد أطلق هذه المجموعة الأمين العام للأمم المتحدة في أثناء دورة الأونكتاد الثانية عشرة المعقودة في أكرا بغانا. والأعضاء الحاليون في المجموعة، بالإضافة إلى الأونكتاد، هم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة السياحة العالمية، ومركز التجارة الدولية، وجميع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة. والعضوية في المجموعة مفتوحة[٤]. وعلاوة على ذلك، فإن تنفيذ الأنشطة الرئيسية ضمن المجموعة لا يستبعد التعاون بشأن أنشطة محددة بين المجموعة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى.

---

(٤) انظر مذكرة المفاهيم ووثيقة المجموعة على الموقع: http://www.unctadxii.org/en/Programme/Other-Events/Parallel-and-Side-Events/Launching-of-the-United-Nations-Chief-Executives-Board-CEB-cluster-on-trade-and-productive-capacity.

٣٢- وتعزز المجموعة الدور التنسيقي لمجلس الرؤساء التنفيذيين، كما تضمن مراعاة المسائل المتصلة بالتجارة والقدرة الإنتاجية مراعاةً وافية في عملية توحيد الأداء وتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة. وتهدف المجموعة إلى الأخذ بنهج منسق متعدد الأبعاد والأوجه تتبعه الأمم المتحدة لمعالجة نتائج وآثار الاندماج في الاقتصاد الدولي وإقامة نظام تجاري دولي بالنسبة للبلدان النامية.

٣٣- وتسهم المجموعة بالفعل إسهاماً كبيراً في تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة. فمنذ إنشائها في أوائل عام ٢٠٠٧، حولت المجموعة نفسها إلى واحدة من أكثر مجموعات مجلس الرؤساء التنفيذيين دينامية، كما أنها المجموعة الوحيدة في مجال المساعدة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية. وهي نموذج لترجمة مفهوم الاتساق على نطاق المنظومة إلى عمل على الصعيد الميداني. وتوفر المجموعة نهجاً متكاملاً لتقديم خدمات منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بالتجارة والقدرة الإنتاجية. كما أنها تهدف إلى ترجمة الروابط بين التجارة، والحد من الفقر والتنمية البشرية إلى عمليات ميدانية. وتتيح المجموعة القيام ببعثات برمجة مشتركة وصياغة برامج تعاون تقني مشتركة (انظر الإطار ٣).

الإطار ٣- مشاركة الأونكتاد ضمن مجموعة مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية في البلدان الثمانية المشمولة على أساس تجريبي ببرنامج "أمم متحدة واحدة"

في ألبانيا، يقود الأونكتاد عملية تنفيذ برنامج مشترك بعنوان "نحو الانضمام للاتحاد الأوروبي: دعم القدرة التجارية لألبانيا". ويجري تنفيذ هذا البرنامج بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، واللجنة الاقتصادية لأوروبا. وفي الرأس الأخضر، يقود الأونكتاد عملية تنفيذ برنامج مشترك بعنوان "إدماج الرأس الأخضر في الاقتصاد العالمي". ويجري تنفيذ هذا البرنامج بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو). وفي موزامبيق، يقدم الأونكتاد المساعدة بالتعاون مع الفاو، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيدو. وفي باكستان، تجري اتصالات لمناقشة العمليات المشتركة. وينتظر الأونكتاد رد الحكومة. وفي رواندا، يقدم الأونكتاد المساعدة بالتعاون مع اليونيدو، مستفيداً من مخصصات الجولة الأولى المقدمة من صندوق برنامج "أمم متحدة واحدة". وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، تجرى اتصالات مع اليونيدو ووكالات أخرى ضمن مجموعة مجلس الرؤساء التنفيذيين لمناقشة أنشطة البرمجة المشتركة. وفي فييت نام، يقترح الأونكتاد تقديم المساعدة في شكل برنامج مشترك تقوده اليونيدو بالتعاون مع الفاو، ومركز التجارة الدولية. وفي أوروغواي، تجري اتصالات مع المنسق المقيم للأمم المتحدة بشأن المساعدة المقترحة.

٣٤- والخطوات التالية بالنسبة إلى جميع البلدان المشمولة بالبرنامج التجريبي "توحيد الأداء" تشمل تنفيذ إطار ميزانية عملية "أمم متحدة واحدة". وتبدأ كل وكالة عملياتها مستخدمةً مواردها الخاصة. أما "الفجوة التمويلية" فستُموّل من ميزانية مشتركة يساهم فيها المانحون - الذين تتولى توزيع مواردهم لجنة توجيهية حكومية مشتركة بين الوكالات، ويديرها مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة. وسيكون تنفيذ آلية التمويل المشتركة الجديدة هذه بمثابة تجربة تتعلم منها جميع كيانات الأمم المتحدة والجهات المانحة. ويعكف المانحون الرئيسيون حالياً على تنظيم ومواءمة آلياتهم لتخصيص موارد مالية كبيرة عن طريق عملية "أمم متحدة واحدة" على الصعيد القطري.

٣٥- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أنشأت حكومة إسبانيا صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية[٥] لدعم جهود إصلاح الأمم المتحدة على الصعيد القطري. وبالإضافة إلى الموارد المخصصة لنوافذ مواضيعية محددة، يقترح الصندوق الآن "نافذة تجريبية في إطار عملية أمم متحدة واحدة"، مصممة خصيصاً لتوفير موارد مباشرة لـ "صندوق عملية أمم متحدة واحدة" (يُشار إليه أيضاً باسم "صندوق الاتساق". ويقدم صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الدعم إلى أربعة من البلدان الثمانية المشمولة بالبرنامج التجريبي.

٣٦- وهذا يعني عملياً أن القيمة المضافة للعمل الجماعي المتوقع تحقيقها من مجموعة مشتركة بين الوكالات تعمل بصورة جيدة هي: (أ) تبسيط عملية تنسيق التعاون التقني؛ (ب) تجنب الازدواجية وتحقيق التآزر؛ (ج) ترتيب أنشطة مختلف الوكالات المشاركة على نحو أفضل. ويتوقف نجاح المجموعة على ما يلي: (أ) القيادة، والتزام رؤساء الوكالات، ودعم مجلس الرؤساء التنفيذيين؛ (ب) الاتصال المستدام والتعاون الوثيق فيما بين أعضائها؛ (ج) صلاحية اتخاذ الإجراءات التي تكفل تنفيذ العمليات الميدانية من جانب الوكالات؛ (د) الفهم الواضح للقرارات المتخذة على مستوى المقر فيما يتصل بالنتائج على الصعيد الميداني؛ (هـ) الفهم الواضح لما يمكن أن يقوم به أعضاء المجموعة مجتمعين علاوة على المساعدة التي تقدمها فرادى المنظمات؛ (و) مقدرتها على جذب الدعم المالي وتعبئة الموارد من مصادر وهياكل مالية مختلفة[٦].

٣٧- ويُعد إنشاء المجموعة والبرمجة القطرية المنسقة بمثابة منبر هام يمكن للبلدان المستفيدة الحصول من خلاله على الخبرة الفنية للوكالات غير المقيمة في سياق النهج الشامل للمنظومة على الصعيد القطري. وقد أدى وضع "غير المقيم" إلى الحدّ من قدرة الأونكتاد على الإسهام في النُهج العامة على الصعيد القطري. وما برحت أمانة الأونكتاد تؤدي دوراً فاعلاً للغاية في إطار فرقة العمل التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والمعنية بالوكالات غير المقيمة، وكذلك في تقييم دور الوكالات غير المقيمة في خطط الأمم المتحدة القطرية. وبسبب طبيعة وطرائق التعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد (إسداء المشورة في مجال السياسات العامة، والتدريب والمدخلات التحليلية)، فليس من الضروري أن يكون هناك وجود دائم في الميدان. وتتوقف فعالية الدعم المقدم من الأونكتاد، بدرجة كبيرة، على مدى إدراج خبرته الفنية في الخطط القطرية بالطريقة الملائمة.

٣٨- ومن المبادرات العملية في إطار المجموعة، والتي بدأ تنفيذها فعلياً، تصميم وتوفير التدريب المشترك بين الوكالات بشأن التجارة والقدرة الإنتاجية لصالح منسقي الأمم المتحدة المقيمين والموظفين التابعين لهم. ويهدف هذا التدريب إلى زيادة الوعي وفهم الروابط بين التجارة، وتخفيف حدّة الفقر، والتنمية البشرية والأهداف الإنمائية للألفية. كما أنه مهم بصفة خاصة فيما يتعلق بإدراج التجارة والمسائل المتصلة بها في الخطط الوطنية، وتقديم

---

(٥) لمزيد من المعلومات انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - الصندوق الإسباني لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الموقع: http://www.undp.org/mdgf.

(٦) تتفاوت الهياكل المالية لأعضاء المجموعة تفاوتاً كبيراً، وهو ما تترتب عليه عمليات مختلفة لصنع القرار فيما يخص صياغة برامج مشتركة تتراوح بين موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي غير المخصصة وخليط من الميزانية العادية وتبرعات الوكالات المتخصصة، بما في ذلك إسهامات الأونكتاد المخصصة والمجزّأة.

المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، وهما أمران يؤديان حتى الآن دوراً هامشياً في خطط الأمم المتحدة لتقديم المساعدة القطرية. ويجري تنظيم برنامج التدريب بالتعاون مع كلية موظفي الأمم المتحدة[٧].

٣٩- وفيما يخص عمليات برنامج "أمم متحدة واحدة" المتعلقة بأقل البلدان نمواً، من المتوقع أن يوفر الإطار المتكامل المعزز محفلاً مشتركاً لوكالات الأمم المتحدة لتقديم الدعم المتصل بالتجارة، ويضمن بذلك الاتساق، وأوجه التكامل والتآزر مع التدخلات القطرية على نطاق المنظومة. وبالتالي، فإن المجموعة المشتركة بين الوكالات تهدف إلى ضمان الربط بين الإطار المتكامل المعزز والعمليات القطرية المتصلة بالتجارة والقدرة الإنتاجية، حسب الاقتضاء، ووفقاً للاحتياجات والطلبات الوطنية.

٤٠- ومن المتوقع تكثيف التعاون بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ضوء التطورات الأخيرة. وتجري مناقشة مشروع مذكرة تفاهم تحكم مستقبل العلاقات بين المنظمتين. ومن المتوقع أن تكون مذكرة التفاهم هذه بمثابة نقطة تحول في العلاقات بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك تحديد الدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسستان، بوصفهما شريكين يُكمّل كل منهما الآخر، في تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة وفي عملية "أمم متحدة واحدة". وتحدد الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٨-٢٠١١) الدور الهام لتطوير القدرة التجارية في بناء القدرات الوطنية من أجل عولمة أكثر شمولاً وعدالة، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا السياق، فإن مبادرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم بناء القدرة التجارية تسعى إلى تناول مسألة قدرة البلدان النامية على التفاوض بشأن اتفاقات التجارة وتفسيرها وتنفيذها، وكذلك قدرتها على المنافسة دولياً وذلك عن طريق تذليل العقبات المتصلة بجانب العرض. وتتمشى هذه الأهداف مع أحكام اتفاق أكرا ومقررات مجلس التجارة والتنمية بشأن التعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد. وباعتبار الأونكتاد المنظمة الرائدة في تقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، ونظراً لسجل أدائه الممتاز في المجالات المشار إليها أعلاه في إطار الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٨-٢٠١١)، فإن التعاون بشكل أوثق هو أمر ضروري بصفة خاصة.

٤١- وفيما يخص المستقبل القريب لعملية "أمم متحدة واحدة"، وفي إطار مجموعة مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية، سيقوم الأونكتاد بما يلي: (أ) مواصلة تنظيم بعثات البرمجة المشتركة والمشاركة فيها؛ (ب) المشاركة في تقييم التقدم المحرز في البلدان المشمولة بالبرنامج التجريبي؛ (ج) المتابعة الدقيقة والمشاركة الوثيقة في العملية الرامية إلى صياغة أطر جديدة لعمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بغية ضمان أن تُراعى على النحو المناسب المسائل المتصلة بالتجارة. ويسعى عدد متزايد من الحكومات والمنسقين المقيمين التابعين للأمم

---

(٧) عُقدت الدورة التدريبية التجريبية الأولى في أيار/مايو ٢٠٠٨ لمنسقي الأمم المتحدة المقيمين والمستشارين الاقتصاديين في مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وسبب اختيار هذه الاقتصادات هو أنه تجري صياغة جيل جديد من أطر الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنمائية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ومن المتوقع تنظيم حلقة تدريبية مماثلة للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في الربع الأول من عام ٢٠٠٩. ومن المتوقع أن تثمر هذه الجهود عن تعزيز مشاركة الأونكتاد في العمليات القطرية على نطاق المنظومة. ويجب تأمين التمويل لمشاركة الأونكتاد وإعداد المواد التدريبية الفنية.

المتحدة إلى تطبيق آليات البرنامج التجريبي "أمم متحدة واحدة" أو نُهج مماثلة في بلدانهم. ويقوم معظم كيانات الأمم المتحدة بعمليات تكيف مع التغييرات الناشئة عن هذه العملية عن طريق وضع آليات جديدة وتخصيص موارد بشرية لرصد أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٤٢- وقد ظل الأونكتاد، بالإضافة إلى دوره الريادي في المجموعة، يؤدي دوراً استباقياً في فرقة العمل التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعنية بالوكالات غير المقيمة. وتجري كذلك مناقشات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن ما يمكن أن يقدمه من دعم مالي للوكالات غير المقيمة لتيسير مشاركتها في خطط الأمم المتحدة الإنمائية القطرية وإدراج مدخلاتها في تلك الخطط، وبخاصة في ضوء عملية "أمم متحدة واحدة". ويقود الأونكتاد الاتصالات والمفاوضات بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجموعة من الوكالات غير المقيمة بهدف إنشاء آلية لدعم مشاركتها في العمليات على الصعيد الميداني.

٤٣- وقد دعا مجلس الرؤساء التنفيذيين، في دورته المعقودة في ربيع عام ٢٠٠٧، فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم إلى إجراء تقييم لمبادرات الأمم المتحدة التجريبية الخاصة بتوحيد الأداء. واتُفق على أن يجري الفريق هذا التقييم على مراحل. وقد جاءت الخطوة الأولى - وهي تقدير مدى قابلية المبادرات التجريبية للتقييم - في ربيع عام ٢٠٠٨. وسيتبع ذلك تقييم للعملية في عام ٢٠٠٩ وتقييم للنتائج والآثار في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وفي الوقت نفسه، شجعت الجمعية العامة، في قراراها المتعلق باستعراض السياسة العامة الذي يجري كل ثلاث سنوات، منظومة الأمم المتحدة على دعم البلدان المشمولة في البرنامج التجريبي لتقييم وتبادل خبراتها بدعم من فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، كما دعت إلى إجراء تقييم مستقل للدروس المستفادة من هذه الجهود لدراستها من جانب الدول الأعضاء. وقد أُجريت دراسات لتقدير مدى القابلية للتقييم بالنسبة إلى جميع البلدان الثمانية المشمولة بالبرنامج التجريبي خلال ربيع عام ٢٠٠٨، وقاد الأونكتاد فرقة التقييم الخاصة بألبانيا التابعة لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وستكون دراسة تقدير مدى القابلية للتقييم الخاصة بكل بلد من البلدان المشمولة بالبرنامج التجريبي متاحة للوفود المعنية بناء على طلبها. كما ستتاح ورقة توليف للدراسات المتعلقة بالبلدان الثمانية المشمولة بالبرنامج التجريبي.

رابعاً - التقييم

٤٤- في عام ٢٠٠٧، درست الفرقة العاملة التقييم المتعمق للخدمات الاستشارية التي يقدمها الأونكتاد فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر. وقد أجرى التقييم فريق تقييم مستقل خلص إلى أن برنامج الخدمات الاستشارية في مجال الاستثمار كان، بصورة عامة، برنامجاً هاماً ومؤثراً وقد نُفّذ بكفاءة وفعالية. وأقرت الفرقة العاملة توصيات استراتيجية وتشغيلية لتعزيز فعالية البرنامج. ومن النتائج الرئيسية المرجوة إتباع نهج متكامل إزاء عناصر برنامج العمل التي جرى استعراضها، بإعادة هيكلة الدائرة التي تؤدي هذه الوظائف حالياً، وبإعادة تصنيف وتصميم الخدمات لكي تكون تغطية الخدمات الاستشارية في مجال الاستثمار تغطية موحدة وشاملة وكلية ومتماسكة وجامعة تشدد على تحديد أفضل الممارسات ومحاكاتها.

٤٥- وفي العام نفسه، أُجري تقييم منتصف المدة لمشروع التدريب التجاري الذي يجري تنفيذه في كل من جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية وكمبوديا، بناءً على طلب الوكالة المانحة، وهي وزارة الخارجية الفرنسية. وخلص

التقييم إلى أن المشروع جيد، وأنه حقق نتائج ملموسة في سياق صعب، وأن تعليق الأنشطة المتصلة بخطة إكمال المشروع في عام ٢٠٠٩ سوف يسبب ضرراً. وفي حقيقة الأمر، ولكي يكون لهذا النوع من المشاريع أثر فعلي، يجب أن يوضع في منظور طويل الأجل. وأوصى فريق التقييم كذلك بأنه ينبغي اتخاذ تدابير لتيسير توسيع نطاق برنامج التدريب التجاري ليشمل بلداناً نامية أخرى، في إطار وطني أو إقليمي.

٤٦- وقد استضاف الأونكتاد الاجتماع السنوي لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وتتمثل ولاية الفريق في إضفاء المزيد من الطابع المهني على ممارسة التقييم وتنسيقه داخل منظومة الأمم المتحدة حتى يخدم البلدان الأعضاء على نحو أفضل. وشارك الأونكتاد بنشاط في فرق عمل تابعة لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم فيما يتصل بمسائل مثل منهجيات التقييم وإعداد دورات تدريبية للمقيِّمين التابعين للأمم المتحدة. كما أن الأونكتاد عضو نشط في مجموعة الإدارة الرئيسية لتقييم البرامج التجريبية في إطار عملية توحيد الأداء.

٤٧- ويتيح موقع جديد على شبكة الإنترنت (http://www.unctad.org/evaluation) إمكانية الوصول إلى تقارير التقييم الخاصة ببرامج الأونكتاد، كما يصف الطرق التي يجري بها التقييم. وسيكون الموقع أيضاً بمثابة دليل للموارد بالنسبة لمن هم في حاجة إلى إجراء أو تنظيم عمليات تقييم، إذ يوفر بصورة واسعة معلومات عن السياسات والمبادئ التوجيهية ذات الصلة. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز مبدأ المساءلة العامة على نحو أفضل، وإلى أن تكون بمثابة مستودع للدروس المستفادة بشأن إجراء عمليات التقييم. وينبغي أن تمكّن المبادرة الأمانة والدول الأعضاء من التفكير بصورة منهجية في أنشطة المنظمة، ومن زيادة فعالية البرامج بتغيير محتواها ومراجعة أهدافها عند الاقتضاء.

٤٨- ويقوم الأونكتاد بتطوير سياسة التقييم الخاصة به في إطار قواعد وأنظمة الأمم المتحدة وقواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم الخاصة بعمليات التقييم في منظومة الأمم المتحدة.

خامساً - التطلعات: الاستنتاجات والتوصيات

٤٩- سوف يتشكل مستقبل أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد في ضوء التغييرات الجارية والسريعة فيما يتعلق بمعالجة المسائل المتصلة بالتعاون التقني، وذلك على صعيد الأونكتاد وعلى صعيد منظومة الأمم المتحدة. فعلى صعيد الأونكتاد، للتغييرات في هيكل وإدارة التعاون التقني وبرنامج العمل المنقح الناتج عن دورة الأونكتاد الثانية عشرة انعكاسات على أنشطة التعاون التقني. وعلى صعيد منظومة الأمم المتحدة، وفي سياق تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة و"توحيد الأداء"، يجري إدخال تغييرات أعمق فيما يخص التعاون التقني، ومن المتوقع أن يسهم الأونكتاد في هذه التغييرات إسهاماً تاماً. ويجب أن تكون استجابة الأونكتاد لكل مجموعة من مجموعتي التغييرات متقاربة ومتسقة. ولا تزال التغييرات المتعلقة بدور عمليات الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الميداني تظهر بصورة أسرع من التغييرات المتصلة بهيكل الأونكتاد وإدارته للموارد الخاصة بالتعاون التقني.

٥٠- وإن البرامج المتزايدة المشتركة بين الوكالات والميزانيات التي يجري وضعها على الصعيد القطري - حيث تشكل المساعدة المتصلة بالتجارة جزءاً من خطط الأمم المتحدة الإنمائية - تتطلب بنية مالية موحدة تركز على مواضيع جوهرية حسبما جاء في التوصية ١٩ الواردة في تقرير فريق الشخصيات البارزة، وكذلك في الفقرتين ١٨

و١٩ من مقرر مجلس التجارة والتنمية ٤٩٢(د-٥٤)، والفقرة ٢١٧ من اتفاق أكرا. ويواجه الدور المتعاظم الذي ينبغي ويمكن أن يؤديه التعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد صعوبات فعلية ناشئة عن القيود المالية. ولكي يؤدي الأونكتاد دوراً يتسق مع ولايته، فيجب أن يعزز تماسكه الداخلي وعملياته المتكاملة ليتيح إمكانية الاندماج الفعال في عمليات الأمم المتحدة القطرية.

٥١- وعلى صعيد الأمانة، فإن الدور المعزز للجنة استعراض المشاريع - وبخاصة فيما يتعلق بصياغة عمليات جديدة مشتركة بين الشُعب، وتوحيدها بشكل أفضل بوصفها هيئة التوجيه فيما بين الشُعب لجميع أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد - يمثل خطوة هامة نحو تحسين إدارة التعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد. والتنفيذ الفعال للأحكام ذات الصلة من اتفاق أكرا، ولمقرر مجلس التجارة والتنمية ٤٩٢(د-٥٤) يتطلب ما يلي: (أ) تعزيز دور الفرقة العاملة، بما في ذلك في المواءمة بين العرض والطلب في مجال التعاون التقني، وفي استعراض التقارير السنوية للشُعب والخطط السنوية للمجموعات المواضيعية؛ (ب) تعزيز الصلات والاتصالات بين الشُعب وخدمات التعاون التقني؛ (ج) إنشاء صندوق استئماني خاص بمشاركة الأونكتاد، مشاركةً فردية أو في إطار مجموعة مجلس الرؤساء التنفيذيين المشتركة بين الوكالات، في خطط الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على الصعيد القطري. ومن شأن الصندوق الاستئماني هذا أن ييسر إبراز دور الأونكتاد، كوكالة غير مقيمة، في الخطط القطرية.

٥٢- وينبغي تناول مسألة مدى فعالية وأثر المساعدة التي يقدمها الأونكتاد في مجال التعاون التقني في ضوء إسهامها في العملية الإنمائية في البلدان والأقاليم المستفيدة. ولتكملة المعلومات التي قدمتها الأمانة في تقاريرها بشأن أثر الأنشطة التشغيلية للأونكتاد، وبما يتمشى مع الفقرتين ٢١٥(أ) و٢٢٠ من اتفاق أكرا - اللتين تدعوان، على التوالي، إلى إيلاء اهتمام أكبر لتقييم أنشطة التعاون التقني وإلى تفاعل أكثر تنظيماً بين الأمانة والمستفيدين والمانحين - قد يكون من المفيد دعوة مسؤولين ميدانيين مشاركين مباشرة في تنفيذ أنشطة التعاون التقني في البلدان المستفيدة ليشاركوا في دورات الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية وليقدموا، من منظورهم، تقييماً لأثر المساعدة التقنية في بلدانهم. وقد يرغب مجلس التجارة والتنمية في النظر في إمكانية دعوة واحد من هؤلاء المسؤولين من كل مجموعة إقليمية للمشاركة في اجتماع الفرقة العاملة المعني بالتعاون التقني.

٥٣- والمجموعة المعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية هي تحالف بين الوكالات بحاجة إلى تعزيز تنسيقه وأدائه. ومن التحديات التي تواجه المجموعة ما يتمثل في كيفية المضي قدماً على نحو يتجاوز البلدان المشمولة بالبرنامج التجريبي، وأن يكون لها صوت واحد في عملية المعونة من أجل التجارة. وينبغي أن تمكّن المجموعة المانحين من تخصيص موارد مالية عن طريق عملية "أمم متحدة واحدة" دعماً لجدول أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بتحقيق الاتساق. ومن الناحية النظرية، ينبغي أن تعزز المجموعة الشراكة فيما بين الوكالات التي بدونها ستتنافس الوكالات من أجل الحصول على المعونة الإنمائية في مجال التجارة والقدرة الإنتاجية. وبالتالي، فإن المجموعة يمكن أن تعزز استجابة الأمم المتحدة لمبادرة المعونة من أجل التجارة.

٥٤- ولضمان أن تتمكن حلقات العمل التدريبية التي تُعقد في إطار مجموعة مجلس الرؤساء التنفيذيين من تحقيق النتائج المرجوة، يُقترح إجراء تقييم، بعد أشهر قليلة من تنظيم كل حلقة العمل، لمدى إدراج التجارة والمسائل المتصلة بها في خطط الأمم المتحدة للمساعدة القطرية.

٥٥- ويتوخى اتفاق أكرا، في المادة ١٧٨ منه، تحديد مراكز تنسيق إقليمية بهدف تعميق منظور الأونكتاد الإقليمي. ومن المتوقع أن تقدم مراكز التنسيق الإقليمية كذلك الدعم فيما يتصل بالتعاون التقني. وفي هذا السياق، ينبغي أن يكون لهذه المراكز اتصال منتظم ووثيق مع دائرة التعاون التقني. ويُقترح أن تشمل اختصاصات مراكز التنسيق الإقليمية هذه المهام التالية فيما يخص التعاون التقني: (أ) تقديم الدعم للأمانة لضمان إدراج الاحتياجات والأولويات الإقليمية في أنشطة التعاون التقني لكل شُعبة؛ (ب) تيسير الاتصالات، بما في ذلك في سياق مجموعة مجلس الرؤساء التنفيذيين المشتركة بين الوكالات المعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية؛ (ج) تقديم الدعم والمعلومات للأمانة بشأن اتصالاتها مع منسقي الأمم المتحدة المقيمين والأفرقة القطرية؛ (د) تعزيز الاتصالات وتحديد المبادرات المشتركة الخاصة بالمساعدة المتصلة بالتجارة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

- - - - -